الوسمي: طلب مهند ضمن 3 طلبات أُعدّت كتصورات للتعامل مع الموقف القائم

الغانم يوجه الدعوة لجلسة النظر في الحالة المالية للدولة.. الخميس

- الراجحي :ساستضيف «كتلة الـ31» مساء اليوم للتنسيق والتشاور..و أتشرف بجميع الإخوه النواب المحترمين
- الساير: الهدف من تقديم استجوابات إلي الوزراء هو تفعيل أداة الاستجواب الرقابية وعدم تحصينهم
- الشعب الكويتي يتابع كل الأحداث التي يمر بها المجلس من جلسات وتعطيل الاستجوابات وغيرها من القوانين
- لا يمكن تجاوز بند استجواب رئيس الوزراء ولا يمكن القبول بقرار المجلس الصادر في 30 مارس الماضي
- هناك العديد من الممارسات الحكومية تدمر المجتمع والمؤسسات وبالتالي وجب على النواب إخضاعهم للرقابة
- نريد موقفاً نيابياً حاسماً للتعامل مع التكتيكات السياسية التي يمارسها رئيس الحكومة والمجلس

مرزوق الغانم

عبيد الوسمي

عبيد الراجحي

مهند الساير

فيما أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم توجيه الدعوة إلى عقد جلسة الخميس المقبل للنظر في الحالة المالية الدولة،مشيرا إلى أنها ستعقد في تمام الساعة التاسعة صباحا أعلن النائب مهند الساير عن عزمه التقدم وعدد من النواب بطلب لتقديم بند الاستجوابات المقدمة للوزراء على بند استجواب رئيس مجلس الوزراء، متمنياً إدراج هذا الطلب على جدول أعمال جلسة 6 يوليو المقبل ومناقشته.

وقال الساير في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن «الهدف من هذا الطلب هو تفعيل أداة الاستجواب الرقابية وعدم تحصين الوزراء حتى لا تكون ذريعة لهم لاتخاذ القرارات السيئة والمتخبطة».

وبين أن «الشعب الكويتي يتابع كل الأحداث التي يمر بها مجلس الأمة من جلسات وتعطيل الاستجوابات وغيرها من القوانين التي تقدم من النواب»، معرباً عن أسفه لأن «تعطيل الأداة التشريعية في مسألة استجواب رئيس الوزراء ترتب عليها الكثير من الضرر».

وشدد الساير على أنه « لا يمكن تجاوز بند استجواب رئيس الوزراء، ولا يمكن القبول بقرار المجلس الصادر في 30 مارس الماضي بتحصين رئيس الوزراء عامين في الاستجوابات الحالية أو المزمع تقديمها».

وأشار إلى أن « العديد من الوزراء يعتقدون بأنهم محصنون عن المساءلة بسبب تعطيل الأداة الرقابية الرئيسية» ، مؤكدا أن « هناك العديد من الممارسات الحكومية تدمر المجتمع والمؤسسات، وبالتالي وجب على النواب إخضاعهم للرقابة من خلال الاستجوابات».

وطالب الساير بموقف نيابي حاسم للتعامل مع التكتيكات السياسية التي يمارسها رئيس الحكومة ورئيس المجلس لتحصين باقي الوزراء، مؤكداً أنه « لا يمكن القبول بتحصين 15 وزيرا.»

وأوضح أن الطلب النيابي يحافظ على عدم تجاوز استجوابات رئيس الحكومة، وبالتالي عليه الصعود إلى منصة الاستجواب وتفنيد محاورها.

ولفت إلى أن الطلب وقع من قبل عدد من النواب وجار عرضه على بقية النواب لاستكمال التوقيع عليه، داعياً الشعب الكويتي إلى متابعة هذا الطلب والاستجوابات المقدمة للوزراء حفاظا على الدور الرقابي الشعبي على أعمال الحكومة.

وقال الساير إن «هذا الطلب سوف يناقش في جلسة 6 يوليو المقبل وسيدرج في جدول الأعمال من أجل أن يقدم بند استجوابات الوزراء على بند استجواب رئيس الوزراء ومناقشته وطرح الثقة بهم».

بدوره قال النائب الدكتور عبيد الوسمي إن «طلب النائب مهند الساير تقديم بند استجواب الوزراء على استجواب رئيس الحكومة مع 3 طلبات أخرى تم اعدادها وهي تصورات مختلفة للتعامل مع الموقف القائم».

وأضاف الوسمي «سيتم تحديد الخيار الأكثر فاعلية في اجتماع عام للنواب، وما نشر عن تقديم الطلبات غير صحيح، فلن يقدم أي طلب ما لم يتم التوافق بشأنه».

إلى ذلك أعلن النائب محمد عبيد الراجحي أنه سيستضيف في ديوانه غداً «اليوم» نواب «كتلة الـ31».

وقال: أتشرف بجميع الأخوه النواب المحترمين أعضاء كتلة الـ31 للاجتماع اليوم الاثنين عند الساعة التاسعة والنصف مساءً للتنسيق والتشاور.

في رده على سؤال للنائب مهلهل المضف

محمد الفارس: إلغاء محطة الدبدبة بقرار من مجلس الوزراء

محمد الفارس

مهلهل المضف

في رده على سؤال للنائب مهلهل المضف، قال وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس إنه تم إلغاء مشروع محطة الدبدبة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية الكهروضوئية للقطاع النفطي، بناء على قرار مجلس الوزراء المتخذ في 13 يوليو 2020.

وأضاف الفارس ان قرار مجلس الوزراء نص على إلغاء القرار رقم 849 المتخذ باجتماعه المنعقد في 19 يونيو 2017، والقاضي بالموافقة على قيام مؤسسة البترول الكويتية بإنشاء وإدارة وتشغيل محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية الكهروضوئية للقطاع النفطي الكويتي، مشيرا إلى القرار رقم 1364 الذي اتخذه مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 9 أكتوبر 2017، والقاضي بالتأكيد على قرار الإلغاء.

وحول دفع مبالغ مالية على المشروع من أي طرف ذي علاقة، وهل استردت تلك المبالغ، تابع: «نعم، تم صرف مبالغ مالية على المشروع لإعداد الدراسات ومستندات المناقصة، إضافة إلى تكاليف فريق إدارة المشروع والمستشارين، ولم يتم استرداد تلك المبالغ المصروفة».

وفيما يتعلق بإعادة طرح المشروع، أردف: «لقد تم نقل مسؤولية مشاريع الطاقة المتجددة إلى وزارة الكهرباء والماء، بحسب قرار مجلس الوزراء سالف الذكر»، مبينا أنه لم تطرح مؤسسة البترول الكويتية حلا بديلا لمشروع محطة الدبدبة.

الشاهين يقترح 300 دينار.. مكافأة للعاملين في «معالجة المخلفات الصناعية»

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامه الشاهين باقتراح برغبة لمنح العاملين بقسم معالجة المخلفات الصناعية التابع للهيئة العامة للصناعة مكافأة شهرية قدرها 300 دينار كويتي».

وقال الشاهين: «يُعد قسم معالجة المخلفات الصناعية التابع للهيئة العامة للصناعة من الأقسام المهمة، كونه يتماشى مع حاجة السوق التجاري بدولة الكويت، فمعالجة هذه المخلفات يفيد الكيانات الصناعية والتجارية المختلفة، كما يسهم في حماية البيئة من التلوث الناجم عن هذه الملوثات».

وأشار الى ان «الهيئة العامة للصناعة قامت بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية لدعم العاملين في هذا القسم بحوافز تشجيعية تقديرا لدورهم وتعاملهم مع المخلفات الصناعية، وعملهم في مهنة مهمة وشاقة وخطرة».

القطان يقترح تشكيل لجنة من الجهات المعنية لحل مشكلة التصحر

علي القطان

أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة بتشكيل لجنة من الجهات والأشخاص ذوي الاختصاص من القطاعين العام والخاص لتقديم توصيات عاجلة لحل مشكلة التصحر ولصد الرياح والبوارح وتخفيف درجات الحرارة والتشجير مع الاستفادة من تجمعات مياه الأمطار في الزراعة.

ونص الاقتراح على التالي:

1. إنشاء مصدات بيولوجية من خلال استزراع الأشجار المقاومة للجفاف والمثبتة للرمال في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية للبلاد مثل (العبدلي + السالمي + الوفرة + كبد).

2. إقامة مشروع حجز الرمال ومنع الانسياق الرملي عن طريق استزراع أشجار الأثل والسدر والسلم لقدرتها على مقاومة الجفاف وعلى مد جذورها والتي تعمل على تماسك حبات الرمال وتحملها فقر التربة.

3. إنشاء حزام أخضر حماية للأراضي الزراعية والمراعي من زحف الرمال الآتية من الصحراء وبناء مصدات في الجهة المواجهة لهبوب الرياح السائدة في الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي للكويت يكون عرضه من (10 – 15) كيلو مترا.

4. بما أن مدينة صباح الأحمد من المدن الحديثة والتي تعتبر أكثر تعرضاً للسافي كونها منطقة مكشوفة صحراوياً والتي تعاني من تراكم الأتربة وأمام المزارع والمنازل، فيجب الإسراع في تشجير المدينة كمصدات للرياح المقابلة للواجهة الصحراوية، والعمل أيضاً على دراسة فاعلية التشجير والمصدات لتطبيقها على المدن المنشأة حديثاً.

5. استقطاب الجهد الشعبي والتطوعي من خلال تشجيع المواطنين وتحفيزهم للمساهمة في هذه الحملة البيئية.

6. اعلان سياسة واضحة لاستثمار الأراضي الفضاء ومكافحة التصحر وتشريع قوانين تسهل عملية المكافحة ودعم الأجهزة والمؤسسات الفاعلة المشرفة على تنفيذ برامج المكافحة والتشجير مثل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للطرق والنقل البري وبلدية الكويت.

7. تصميم البنية التحتية للاستفادة وحفظ مياه الأمطار وتجميعها عن طريق خزانات والري بالمياه المعالجة كتعويض عن ندرة المياه في دولة الكويت.

8. إنشاء وصيانة الحدائق العامة في جميع محافظات الكويت وصيانتها بشكل دائم لما لها من أثر على البيئة في المناطق الداخلية وعلى أهالي المناطق السكنية.